

ورقة حقائق حول : قطاع الصيد البحري في قطاع غزة

مقدمة

يُشكل قطاع الصيد في غزة أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد المحلي ولتحقيق الأمن الغذائي، حيث تعتمد آلاف العائلات على مهنة الصيد كمصدر رئيسي للدخل والبروتين الغذائي. إلا أن هذا القطاع الحيوي يواجه اليوم حالة انهيار شبه تام نتيجة مجموعة من العوامل المركبة، أبرزها حرب الإبادة الجماعية والحروب المتكررة و الدمار واسع النطاق الذي طال البنية التحتية الساحلية بما في ذلك التدمير المستمر للمرافق والمراكب ومعدات الصيد الأساسية. إضافة إلى ذلك، يفرض الحصار البحري الاسرائيلي قيودًا مشددة على حركة الصيادين ويمنعهم من الوصول إلى مناطق الصيد الغنية، ما أدى إلى تراجع حاد في الإنتاج السمكي وارتفاع معدلات البطالة والفقر في أوساط الصيادين وأسرتهم، مع تأثير مباشر على الأمن الغذائي وتحول القطاع من مورد حياة إلى مصدر لمعاناة جماعية مستمرة. تهدف هذه الورقة إلى استعراض الأبعاد الاقتصادية والإنسانية والقانونية لهذه الأزمة، وتسلط الضوء على التحديات اليومية التي يواجهها الصيادون وأسرتهم، إلى جانب تقديم توصيات عاجلة لحماية حقوقهم وتعزيز صمود هذا القطاع الحيوي وضمان الحد الأدنى من الامن الغذائي للسكان في قطاع غزة

منهجية البحث

تم جمع البيانات الواردة في هذه الورقة من خلال مزيج من المصادر النوعية والميدانية، بهدف تقديم صورة دقيقة وشاملة عن واقع قطاع الصيد في غزة.

وقد شملت أدوات البحث ما يلي:

- لقاءات مباشرة مع صيادين وأفراد من أسرهم لتوثيق شهادات ميدانية حول الأضرار التي لحقت بهم خلال الحرب.
- زيارات ميدانية إلى مواقع العمل المتضررة، بما في ذلك المرافئ، المخازن، وقوارب الصيد، بهدف تقييم الأضرار المادية بشكل مباشر.
- مراجعة تقارير رسمية صادرة عن منظمات محلية ودولية، بالإضافة إلى تقارير صحفية موثوقة، لتقاطع البيانات والتحقق من دقتها.

أرقام وحقائق:

الأضرار خلال الحرب (أكتوبر 2023 – مايو 2025)

مكونات قطاع الصيد	قبل الحرب	اثناء الحرب
عدد مراكب الصيد	2000 مركب (1100 قارب بمحرك) و (900 قارب بمجاديف)	تضرر 1800 بشكل كلي وجزئي
عدد الصيادين والعاملين	6.117 عامل وصياد 4264 منهم صيادون ومالكي قوارب والبقية فيما بعد الحصاد والقطاعات المرتبطة	استشهد 200 صياد 50 منهم ارتقوا اثناء ممارسة مهنة الصيد إصابة 300 اخرين منهم 20 اثناء ممارسة المهنة
مساحة الصيد	6-1 ميل	1-0 ميل
الإنتاجية	4600 طن منها 750 طن من الاستزراع السمكي	1.9 طن تقريباً

الصيد في ميزان القانون الدولي

يُعدّ حرمان الصيادين في غزة من الوصول إلى البحر وممارسة مهنتهم انتهاكًا واضحًا للقانون الدولي الإنساني ومواثيق حقوق الإنسان، التي تضمن حق الأفراد في العمل والحصول على مصادر رزقهم الأساسية.

تنص اتفاقيات جنيف، والبروتوكول الإضافي الأول، إضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على حماية السكان المدنيين وحقوقهم في الكرامة والعيش الكريم، بما في ذلك حقهم في كسب العيش.

بموجب هذه المرجعيات، تتحمل سلطات الاحتلال المسؤولية القانونية الكاملة عن الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن تقييد حرية الصيد. ويُعد هذا الحرمان انتهاكًا قابلاً للمساءلة الدولية، بما في ذلك أمام آليات حقوق الإنسان والمحاكم المختصة في جرائم الحرب.

الإغلاق البحري الكامل كأداة للإبادة الجماعية ضد الصيادين

في ظل الحرب المستمرة على غزة، لم يعد قطاع الصيد يواجه فقط تضييقًا في المساحات البحرية، بل تعرض لإغلاق كامل مُنع الصيادين من الوصول إلى البحر بشكل تام.

هذا الإجراء لم يكن مجرد تدبير أمني مؤقت، بل تحول إلى أداة ممنهجة لخنق سبل العيش وتعميق الأزمة الإنسانية، عبر حرمان آلاف الأسر من مصدر رزقها الوحيد. أدى هذا الإغلاق إلى شلل كامل في القطاع البحري، حيث توقفت القوارب عن العمل بشكل كلي، وانعدمت القدرة على إنتاج كميات تُذكر من الأسماك. ونتج عن ذلك انهيار الدخل اليومي للصيادين، وتدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالقطاع.

إلى جانب الإغلاق، تستمر الانتهاكات الأمنية بحق الصيادين، بما في ذلك الاعتقالات، إطلاق النار المباشر، ومصادرة القوارب والمعدات. هذه الانتهاكات تسببت بإصابات جسيمة، بعضها أدى إلى إعاقات دائمة، ما يرسّخ الطابع العقابي الجماعي لهذه السياسات.

القيود الاقتصادية واللوجستية وتأثيرها على قطاع الصيد

يواجه قطاع الصيد في غزة مجموعة من التحديات الاقتصادية واللوجستية الحادة، التي تسببت في تدهور قدرته التشغيلية، وتهدد الأمن الغذائي بشكل مباشر. من أبرز هذه القيود:

1. ارتفاع أسعار الوقود

يشكل الوقود العامل الأساسي لتشغيل مراكب الصيد. ومع تصاعد الأسعار نتيجة العدوان والحصار والقيود المفروضة على الاستيراد، أصبح تشغيل القوارب غير ممكن بالنسبة لغالبية الصيادين.

2. منع إدخال المعدات وقطع الغيار

يحظر الحصار البحري استيراد العديد من الأدوات وقطع الغيار اللازمة لصيانة القوارب والمعدات، ما يزيد من اعتماد الصيادين على المساعدات، ويجعلهم عاجزين عن العمل حتى في الظروف الملائمة.

3. ضعف القدرة على الصيانة

القوارب التي ما تزال تعمل تواجه تحديات كبيرة في الصيانة الوقائية والعلاجية، بسبب ارتفاع أسعار المواد ونقص الموارد، ما يزيد من أعطال القوارب ومخاطر البحر، ويؤدي إلى تراجع الإنتاجية.

تحليل الأثر:

تشكل هذه العوامل، إلى جانب الإغلاق البحري الكامل، حلقة مغلقة تعيق تعافي قطاع الصيد وتدفعه نحو الانهيار الكامل. وتنعكس آثار هذه الأزمة بشكل مباشر على الأسر المعتمدة على الصيد، عبر تراجع حصة الأسرة من البروتين البحري، وتزايد الاعتماد على المساعدات، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

تأثير انهيار قطاع الصيد على الأمن الغذائي

يُعتبر قطاع الصيد أحد المصادر الأساسية للبروتين الحيواني في قطاع غزة. ومع الشلل الكامل للقطاع واستمرار الإغلاق البحري، انخفضت كميات الأسماك المتاحة في الأسواق المحلية بشكل حاد، تزامنًا مع ارتفاع أسعارها بشكل يفوق قدرة معظم الأسر على الشراء.

لم يقتصر التأثير على تقليص استهلاك الأسماك، بل ساهم بشكل مباشر في تفاقم حالات سوء التغذية، خاصة بين الفئات الأكثر هشاشة مثل الأطفال، النساء الحوامل، وكبار السن.

وأصبحت الأسر مضطرة إلى البحث عن بدائل غذائية منخفضة الجودة أو الاعتماد على المساعدات الإنسانية، مما يعكس تراجعًا خطيرًا في القدرة على الوصول إلى غذاء متوازن وكاف.

في حال استمرار هذه الأوضاع، فإن مخاطر المجاعة تزداد، ويصبح فقدان مصدر البروتين البحري عاملًا مركزيًا في أزمة الغذاء المتفاقمة داخل القطاع.

البعد الاجتماعي والجندري

تسبب تدمير البنية التحتية لقطاع الصيد واستمرار الحصار البحري لأكثر من عامين في حرمان آلاف العائلات من مصدر رزقها الرئيسي، الأمر الذي خلخل النسيج الاجتماعي وأدى إلى تغيير جذري في أدوار أفراد الأسرة.

ومع تراجع قدرة الصيادين على إعالة أسرهم، اضطرت العديد من النساء إلى تحمّل مسؤولية الإعالة، في ظروف اقتصادية واجتماعية بالغة الصعوبة.

في ظل غياب دخل ثابت، لجأت النساء إلى بدائل بسيطة لتوفير احتياجات أسرهن، مثل إعداد وبيع الحلويات المنزلية على بسطات صغيرة، والعمل في الأفران مقابل أجور متدنية لخدمة النازحين، أو الاعتماد على المساعدات الغذائية من الجمعيات الخيرية. ورغم بساطة هذه الأنشطة، أصبحت تمثل شريان حياة لأسر كانت تعتمد بالكامل على البحر كمصدر للعيش.

وتكشف شهادات الصيادين حجم المعاناة:

يقول أحدهم:

"لم أعد أستطيع إعالة أسرتي بعد أن تضرر قاربي، واضطرت زوجتي للعمل في أعمال إضافية لتغطية نفقاتنا اليومية."

ويضيف آخر:

"إغلاق البحر لفترات طويلة حرماننا من لقمة العيش، وأثر ذلك على جميع أفراد أسرتي، خاصة الأطفال."

تعكس هذه الشهادات الواقع الإنساني المعقّد الذي يعانيه مجتمع الصيادين، حيث لا تُستهدف المهنة وحدها، بل تنهار معها حياة أسر بأكملها، ويُدفع بالنساء إلى خط المواجهة الأول في معركة البقاء، وسط استمرار النزيف الاجتماعي والاقتصادي لهذا القطاع الحيوي.

توصيات عاجلة لدعم قطاع الصيد خلال الحرب

في ضوء الانهيار المتواصل لقطاع الصيد نتيجة الإغلاق البحري الكامل والقيود الاقتصادية والانتهاكات الممنهجة، تُقدّم التوصيات التالية كاستجابة عاجلة ومتعددة المستويات لدعم الصيادين وتعزيز صمودهم، وضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي:

1. دعم سبل العيش الطارئة للصيادين وأسرهم

- مساعدات نقدية وعينية مباشرة: تقديم دعم مالي عاجل لتعويض خسائر الدخل اليومي، بالإضافة إلى توفير مستلزمات الصيد الأساسية كالوقود وقطع الغيار.
- برامج قسائم الدعم: إصدار قسائم مخصصة لشراء المواد التشغيلية (الوقود، الشباك، المحركات)، بما يضمن استمرار النشاط بأقل قدر من الخسائر.
- مشاريع صيانة طارئة: تنفيذ برامج تدخل سريع لصيانة القوارب والمعدات المتضررة، خصوصًا القوارب المتوقفة كليًا بسبب الأعطال.
- الاستزراع السمكي المجتمعي: دعم مبادرات الاستزراع السمكي المحلية والمشاركة لتوفير بدائل غذائية ومصادر دخل بديلة تُسهم في تقليل الضغط على الصيد البحري.

2. إعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية لقطاع الصيد

- توفير أدوات الصيانة الأساسية: ضمان وصول معدات الصيانة وقطع الغيار لتأهيل القوارب وتعزيز القدرة التشغيلية.
- دعم سلاسل التوريد: تسهيل إدخال الوقود البحري والمواد التشغيلية عبر تنسيق إنساني مع الجهات ذات الصلة، لمنع شلل تام في القطاع.

3. التوثيق الحقوقي والإعلامي للانتهاكات

- جمع البيانات الميدانية: توثيق ممنهج للانتهاكات التي يتعرض لها الصيادون، بما في ذلك الاعتداءات المباشرة، المصادرات، والإغلاق الشامل.
- نشر التقارير والمخرجات: إعداد تقارير دورية ومشاركتها مع وسائل الإعلام الدولية والمنظمات الحقوقية لتسليط الضوء على القضية.

4. المساءلة الدولية والضغط القانوني

- تفعيل المساءلة الدولية: دعوة الأطراف الدولية المختصة لمحاسبة سلطات الاحتلال بموجب اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني.
- التعاون مع المنظومات الحقوقية: تقديم الشكاوى القانونية والتقارير الفنية للجهات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، لحماية الصيادين كفئة مدنية مستهدفة.

5. تعزيز الشبكات والتحالفات الداعمة

- بناء تحالفات محلية ودولية: توحيد جهود منظمات الصيادين مع المؤسسات الإنسانية في حملات المناصرة.
- تنفيذ ورش توعوية مجتمعية: إشراك مؤسسات المجتمع المدني والإعلام المحلي في نشر الوعي بحقوق الصيادين وواقعهم اليومي.

6. المناصرة الرقمية والتواصل الجماهيري

- استخدام المنصات الرقمية بفعالية: نشر محتوى رقمي يوثق الانتهاكات (فيديوهات، شهادات، إنفوجرافيك) وتسليط الضوء على أثر الحصار على حياة المدنيين.
- تطوير حملات توعية رقمية: إطلاق حملات إلكترونية تركز على العلاقة بين انهيار قطاع الصيد وتفاقم سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي في غزة.

7. الضغط على الجهات المانحة لاعتماد استجابات إنسانية عاجلة

- تخصيص تمويل طارئ: دعوة المؤسسات المانحة والجهات الإنسانية لتخصيص برامج دعم موجهة للصيادين وأسرتهم، تضمن الحفاظ على مصادر الرزق الحيوية، وتُقلل الاعتماد المفرط على المساعدات الغذائية الطارئة.

